

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2009/1



بيان*

تعمل الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية منذ تأسيسها في عام ١٩٦٢ على تحقيق جملة أمور من بينها، إزالة الأسلحة النووية، وحقوق المرأة والطفل، والتضامن مع المرأة في جميع أنحاء العالم من أجل السلام. وبوصفها منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد حضرت المؤتمرات العالمية للمرأة، التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة ودورات لجنة وضع المرأة.

ويصادف عام ٢٠٠٩ حلول الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فقد كان من نتائج النضال والحركات التي قادتها المرأة في جميع أنحاء العالم على مدى أجيال عديدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق الإنسان، وتحسين الظروف المعيشية، وإحلال السلام، إلى جانب الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بمبادرة من الأمم المتحدة، أن أصبح الجميع يدرك أن "حقوق المرأة من حقوق الإنسان"، مما ساعد الحكومات الوطنية على أن تتخذ التدابير القانونية وغيرها بالاستناد إلى اتفاقات دولية. ومع ذلك، يفيد تقرير عام ٢٠٠٨ بشأن الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (يضم ١٣٠ بلدا)، أنه في حين تتصدر النرويج الترتيب بمؤشر نسبته ٠,٨٢ في المائة، مما يعني أنها سدت الفجوة في المساواة بين الجنسين بنسبة تزيد على ٨٠ في المائة، فإن مؤشر البلد الذي يحتل المرتبة الأدنى لم يسجل سوى ٠,٤٥. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وإذ تنظر الرابطة إلى السلام باعتباره أمرا ضروريا لإحراز تقدم في المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، فإنها يساورها قلق بالغ إزاء الإنفاق العسكري العالمي الذي بلغ ١ ٣٣٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٨ (حولية عام ٢٠٠٨ لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام). ففي العراق وأفغانستان، يسقط المواطنون الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال بين قتيل وجريح؛ وفي أفريقيا، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر بلدان منطقة البحيرات الكبرى، خلفت النزاعات المسلحة المستمرة عشرات الآلاف من اللاجئين الذين يعيشون في حالة بائسة. ويتعرض النساء لأعمال العنف الجنسي وجميع أشكال العنف الأخرى. وهناك أيضا مشكلة خطيرة مؤداها أن الاحترار العالمي وتغير المناخ قد نتجت عنهما كوارث طبيعية تزداد من حيث تواترها وشدة أضرارها. وبالنسبة لنا، فإن الوقت قد حان كي نفكر في الأمن

* صدرت دون تحرير رسمي.

الحقيقي الصالح للبلاد والعباد، واستعادة الروح الكامنة وراء تأسيس الأمم المتحدة، أي ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

ويمثل الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء مشكلة أخرى تواجه كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فتقرير عام ٢٠٠٨ بشأن حالة العمل في العالم الذي يصدر عن المعهد الدولي لدراسات العمل التابع لمنظمة العمل الدولية يشير إلى أن التفاوتات في الدخل قد تعاضمت كثيرا بين أوائل عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥ في معظم مناطق العالم. ويعزو التقرير ذلك إلى تأثير العولمة المالية. فقد شهدنا كيف أن أثر المضاربة على أسعار النفط والمواد الغذائية لا يقتصر على البلدان الفقيرة والنامية، وإنما يمتد أيضا إلى حياة الناس اليومية في جميع أنحاء العالم. ويتمثل العمل المطلوب القيام به لإيجاد حلول لهذه المشاكل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في وضع قواعد اقتصادية عادلة تقود إلى القضاء على أوجه عدم المساواة في الدخل.

وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ملاحظاته إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة في ٢٥ شاط/فبراير ٢٠٠٨، أن ”عدم المساواة بين الجنسين يعرقل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تشكل رؤيتنا المشتركة لبناء عالم أفضل في القرن الحادي والعشرين“. وإذا كنا نريد تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء عالم أفضل في القرن الحادي والعشرين، فإنه لا بد لنا من تحويل الكم الهائل من الأموال التي تنفق حاليا على الجيش وتوجيهها نحو الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك تدابير تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة تغير المناخ - الاستثمار في مستقبل كوكبنا. وتدعو الرابطة الدول الأعضاء أن تثبت أن لديها الإرادة السياسية لتحويل السياسات نحو هذا الاتجاه.

وستنظر الدورة الثالثة والخمسون للجنة وضع المرأة في موضوع: ”تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية“، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع ”مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار على جميع المستويات“ التي اعتمدت في الدورة الخمسين. وترى الرابطة أن موضوعي ”تقاسم المسؤوليات بالتساوي“ و ”المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار“ ذوي أهمية حاسمة في تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وأنهما هما المدخل إلى التقدم في المجالات الأخرى.

وتدعو الرابطة الدول الأعضاء المجتمع في الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى القيام بما يلي:

- التعلم من الممارسات الجيدة ذات النتائج الإيجابية الملموسة لجعل سياسات "تقاسم المسؤوليات بالتساوي" أمراً ممكناً، والتعبير عن إرادتها السياسية في الاقتداء بتلك الأمثلة في بلدانها.
- الإحاطة علماً بأن لتسهيل تقاسم المسؤوليات الأسرية بالتساوي بين الزوجين اللذين يعملان كلاهما فإنه لا بد من تهيئة البيئة التي تمكنهما من أخذ إجازات لرعاية الأطفال أو رعاية المسنين؛ وبذل قصارى الجهود للقضاء على الأدوار النمطية للجنسين؛ وتخفيض ساعات العمل وتحسين نظام الرعاية بتقديم مساعدة مالية كافية. وللضغط على الشركات كي تفي بمسؤولياتها الاجتماعية بتحقيق المساواة في المعاملة بين العمال المنتظمين وغير المنتظمين من أجل القضاء على التمييز بينهم فيما يتعلق باستيفاء شروط التمتع بنظام إجازة الرعاية. وحظر الاستعاضة عن العمال المنتظمين بآخرين غير منتظمين.
- القيام، استناداً إلى الصحة الإنجابية والحق في الإنجاب، بإدراج التربية الجنسية في المناهج الدراسية الرسمية لا من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل ومن أجل تعزيز صحة المرأة في كل مرحلة من المراحل العمرية.
- المشاركة على نحو نشط في الحملة الدولية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتذليل عقبة رئيسية من العقبات التي تحول دون تمكين المرأة ومشاركتها السياسية. ووضع خطط وطنية، والتنفيذ الحسن النية للاتفاقات الدولية كقرارات الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠.
- إلغاء أوجه عدم التكافؤ في الفرص التي تعرقل دخول المرأة إلى البرلمان، وذلك بعدة طرق من بينها تغيير النظام الانتخابي نحو الأفضل.
- إجراء تحليل جنساني لتأثير اتساع الفجوة وتزايد الفقر، وتأثير الأزمة المالية الراهنة. وتقديم الدعم للفئات المعرضة للأذى في المجتمع، بمن فيها النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.
- بذل جهود متضافرة وقوية مع توفير الموارد الكافية لمعالجة القضايا العاجلة المتعلقة ببقاء الإنسانية والعالم، من قبيل قضايا تغير المناخ، وتواتر حدوث الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية، وإدراج المنظور الجنساني في معالجة هذه القضايا.

- سعيًا لبلوغ أهداف ”المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام“ تحت الرابطة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور أكثر فعالية من خلال القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء ”كيان خاص بالمرأة“ برئاسة وكيل أمين عام، يزود بما يكفي من الموارد المالية والبشرية. ولما كانت الرابطة اليابانية الجديدة منظمة نسائية لها خبرة ٤٧ عاما من العمل في الميدان لتحقيق شتى مطالبات المرأة، فإنها تعرب عن تضامنها مع النساء في جميع أنحاء العالم وتسعى نحو تحقيق الأهداف المشتركة بشأن ”المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام“، وتعرب عن عزمها الالتزام ببناء مجتمع عادل وسلمي ومستدام خال من الحروب والأسلحة النووية، واضعة يدها في يد جميع من يشاركونها في هذه الرؤية.